



من الوقائع إلى بناء المعنى:

من يروي الماضي في السرديات التاريخية؟

حميد المرزوقي

طالب باحث - تخصص التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

المغرب

الملخص:

تعدّ السرديات التاريخية من أكثر الحقول المعرفية إثارة للأسئلة الإستمولوجية المرتبطة بطبيعة المعرفة التاريخية وحدود تمثيل الماضي. فالتاريخ لا يُقدّم إلى المتلقي في صورة الوقائع ذاتها، وإنما من خلال خطابات وسرديات تعيد تنظيم تلك الوقائع داخل أنساق من المعاني والتفسيرات والرؤى الثقافية. ومن ثم يبرز سؤال مركزي يتمثل في: من يروي الماضي؟ وهل تنقل السرديات التاريخية الماضي كما وقع بالفعل، أم أنها تعيد بناءه وفق شروط معرفية وثقافية وإيديولوجية محددة؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن السرد التاريخي لا يشكل انعكاساً مباشراً للوقائع الماضية، بل يمثل بناءً معرفياً يتوسط بين الحدث التاريخي وتمثله، بحيث تخضع عملية إنتاج المعنى التاريخي لاختيارات تتعلق بالانتقاء والترتيب والتأويل والصياغة. وبهذا المعنى يصبح الماضي موضوعاً لإعادة البناء داخل الخطاب بقدر ما يكون موضوعاً للاستعادة أو التوثيق.

وتسعى الدراسة إلى الكشف عن الكيفية التي تنتقل بها الوقائع من مستوى الحدث إلى مستوى السرد، وإبراز دور التمثيل في تشكيل المعنى التاريخي، وتحليل العلاقة بين المعرفة التاريخية والسلطة التأويلية التي تتحكم في إنتاج الروايات التاريخية وتداولها. كما تهدف إلى مساءلة حدود الموضوعية التاريخية وإبراز الأبعاد الخطابية والمعرفية التي تتدخل في بناء صورة الماضي.

وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي الإستمولوجي بوصفه إطاراً لدراسة شروط إنتاج المعرفة التاريخية وآليات تشكيلها، من خلال تحليل الأسس النظرية التي تحكم العلاقة بين الوقائع والسرد والتمثيل. وفي هذا السياق تنتظم الدراسة في ثلاثة محاور مترابطة: يتناول أولها إشكالية العلاقة بين الحدث التاريخي والسرد التاريخي، وبيحث ثانيها في آليات التمثيل وبناء المعنى داخل السرديات التاريخية، بينما يخصص ثالثها لمساءلة سلطة الراوي التاريخي وحدود الموضوعية في كتابة التاريخ.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام المعاصر بمسألة التمثيل والخطاب في العلوم الإنسانية، ومن الحاجة إلى إعادة التفكير في طبيعة المعرفة التاريخية نفسها، بوصفها معرفة لا تُنتج خارج اللغة والسرد والتأويل، بل تتشكل من خلالها. ومن شأن هذه المقاربة أن تسهم في تعميق النقاش حول موقع السرد في بناء الوعي التاريخي، وحول الشروط المعرفية التي تجعل من الماضي موضوعاً للمعرفة والتمثيل في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: الماضي، السرديات التاريخية، الوقائع التاريخية، بناء المعنى، التمثيل، الذاكرة، السلطة.



Abstract

Historical narratives constitute one of the most significant fields for exploring epistemological questions concerning the nature of historical knowledge and the limits of representing the past. History is not presented to readers through facts themselves, but rather through discourses and narratives that reorganize those facts within systems of meanings, interpretations, and cultural perspectives. This raises a central question: **Who narrates the past?** And do historical narratives convey the past as it actually occurred, or do they reconstruct it according to specific epistemological, cultural, and ideological conditions?

This study is based on the assumption that historical narration does not represent a direct reflection of past events; rather, it constitutes a form of knowledge production that mediates between the historical event and its representation. The production of historical meaning is therefore shaped by processes of selection, ordering, interpretation, and textual formulation. In this sense, the past becomes an object of reconstruction within discourse as much as it is an object of recovery or documentation.

The study seeks to examine how facts move from the level of historical events to the level of narrative representation, to highlight the role of representation in shaping historical meaning, and to analyze the relationship between historical knowledge and the interpretive authority that governs the production and circulation of historical narratives. It also aims to question the limits of historical objectivity and to reveal the discursive and epistemological dimensions involved in the construction of the image of the past.

Methodologically, the study adopts an **analytical-epistemological approach** as a framework for investigating the conditions of historical knowledge production and the mechanisms through which it is constituted. This is achieved through an examination of the theoretical foundations governing the relationship between facts, narrative, and representation. The study is organized into three interconnected sections: the first addresses the relationship between the historical event and historical narrative; the second explores the mechanisms of representation and meaning construction within historical narratives; and the third examines the authority of the historical narrator and the limits of objectivity in historical writing.

The significance of this study stems from the growing contemporary interest in issues of representation and discourse within the humanities, as well as from the need to rethink the very nature of historical knowledge. Historical knowledge is not produced outside



language, narrative, and interpretation; rather, it is constituted through them. This perspective contributes to a deeper understanding of the role of narrative in shaping historical consciousness and of the epistemological conditions that make the past simultaneously an object of knowledge and representation.



مقدمة

في العقود الأخيرة، تحولت الدراسات التاريخية والسردية تحولاً معرفياً عميقاً أعادت النظر في كثير من المسلمات التي حكمت فهم التاريخ وطبيعة المعرفة التاريخية. فلم يعد التاريخ يُنظر إليه بوصفه مجرد سجل محاييد للوقائع الماضية أو مرآة تعكس ما حدث بالفعل، بل أصبح يُفهم باعتباره بناءً معرفياً وخطابياً يتشكل من خلال عمليات السرد والتمثيل والتأويل. وقد أسهمت هذه التحولات في نقل الاهتمام من البحث في الأحداث ذاتها إلى مساءلة الكيفية التي تُروى بها تلك الأحداث، والآليات التي تتحول بواسطتها الوقائع التاريخية إلى معانٍ وتمثيلات وصور ذهنية تشكل الوعي بالماضي وتحدد طرق استحضاره داخل الحاضر.

وفي هذا السياق برزت السرديات التاريخية بوصفها مجالاً مركزياً لفهم العلاقة المعقدة بين التاريخ والخطاب، وبين الوقائع والمعاني، وبين الذاكرة والتمثيل. فالماضي لا يصل إلينا بصورة مباشرة، وإنما عبر روايات وخطابات ووثائق وتأويلات تتولى تنظيمه وإعادة بنائه داخل أنساق دلالية محددة. ومن ثم فإن ما يقدم بوصفه تاريخاً ليس مجرد تجميع للوقائع أو إعادة عرض لها، بل هو عملية اختيار وترتيب وتأويل تمنح الأحداث معنى معيناً وتدرجها داخل رؤية مخصصة للعالم. وهكذا يصبح السرد التاريخي فعلاً معرفياً وثقافياً لا يقتصر على نقل الماضي، بل يشارك في إنتاجه رمزياً وإعادة تشكيله دلالياً.

وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ظل تنامي النقاشات المعاصرة حول الذاكرة والهوية والسلطة والتمثيل، حيث أضحت التاريخ مجالاً تتقاطع فيه رهانات معرفية وثقافية وسياسية متعددة. فالسرديات التاريخية لا تكتفي بتقديم صورة عن الماضي، بل تسهم أيضاً في بناء الوعي الجماعي وصياغة الهويات الفردية والجماعية وتحديد مواقع الفاعلين داخل المجال الاجتماعي والثقافي. ولذلك فإن التساؤل عن الكيفية التي يُبنى بها الماضي داخل الخطابات التاريخية يتجاوز حدود البحث في الوقائع ليصبح بحثاً في شروط إنتاج المعنى ذاته.

وانطلاقاً من ذلك، يطرح هذا المقال إشكالية مركزية مفادها: كيف تتحول الوقائع التاريخية إلى سرديات منتجة للمعنى؟ ومن يملك سلطة رواية الماضي وتحديد دلالاته داخل الخطابات التاريخية؟ وهل تمثل السرديات التاريخية الماضي كما وقع بالفعل، أم أنها تعيد بناءه وفق آليات الانتقاء والتنظيم والتأويل؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الحدث التاريخي والسرد، وبحدود الموضوعية التاريخية، وبالمدور الذي تؤديه اللغة والذاكرة والسلطة في تشكيل صورة الماضي وإعادة إنتاجها.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن السرديات التاريخية لا تنقل الوقائع نقلاً مباشراً ومحياداً، بل تعيد بناءها داخل منظومات خطابية وثقافية تمنحها معاني مخصصة، وأن الماضي الذي نعرفه هو في جزء كبير منه نتاج عمليات متواصلة من التمثيل والتأويل وإنتاج الدلالة. ومن ثم فإن فهم التاريخ يقتضي دراسة الآليات التي يُبنى بها المعنى التاريخي بقدر ما يقتضي دراسة الوقائع ذاتها.

وللإجابة عن هذه الأسئلة والتحقق من هذه الفرضية، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الإيستمولوجي الذي يسمح بمساءلة الأسس المعرفية التي تقوم عليها السرديات التاريخية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين الوقائع والخطاب والمعنى. وفي هذا الإطار تنتظم الدراسة في محاور مترابطة؛ يتناول أولها الانتقال من الوقائع التاريخية إلى تمثيلات المعنى وثانيها يدرس العلاقة بين الحدث التاريخي والسرد التاريخي، ويكشف ثالثها على الموضوعية التاريخية وآليات بناء المعنى في السرديات التاريخية، ويبحث رابعها في إشكالية التمثيل وآليات بناء المعنى داخل السرديات التاريخية، بينما يخصص خامسها لتحليل سلطة الراوي التاريخي وحدود الموضوعية في كتابة التاريخ، وصولاً إلى استجلاء الكيفية التي يتحول بها الماضي من وقائع وأحداث إلى بناءات دلالية وثقافية تتجدد مع كل عملية سرد وتأويل.

أولاً - من الوقائع التاريخية إلى تمثيلات المعنى

أصبحت السرديات التاريخية تحتل موقعاً مركزياً في الدراسات المعاصرة للتاريخ والخطاب لأن البحث التاريخي لم يعد ينظر إلى التاريخ بوصفه مجرد تجميع للوقائع الماضية أو استعادة أمينة لما حدث بالفعل، بل باعتباره عملية معقدة تتداخل فيها الوقائع مع أشكال تمثيلها وتأويلها وصياغتها داخل الخطاب. فالإشكال لم يعد يتعلق فقط بصديق الحدث التاريخي أو مطابقته للواقع، وإنما بالطريقة التي يتحول بها



هذا الحدث إلى معرفة تاريخية قابلة للفهم والتداول. ومن هنا انتقلت الدراسات التاريخية الحديثة من سؤال «ماذا حدث؟» إلى سؤال أكثر عمقاً هو «كيف يُروى ما حدث؟» و«كيف يُنتج السرد معنى للماضي؟».

لقد بينت التحولات التي عرفتها فلسفة التاريخ أن الوقائع التاريخية لا تدخل مجال المعرفة التاريخية بصورتها الخام، بل بعد أن تخضع لعمليات اختيار وترتيب وتصنيف وتأويل تجعلها جزءاً من بناء سردي منظم. فالحدث التاريخي لا يمتلك دلالة جاهزة أو مستقلة عن الخطاب الذي يرويه، وإنما يكتسب معناه من موقعه داخل شبكة من العلاقات السردية والتفسيرية التي تمنحه وحدة واتساقاً. ولذلك يؤكد عبد الله العروي أن التاريخ ليس مجرد تراكم للأحداث، بل هو بناء فكري يتم فيه تنظيم الوقائع داخل رؤية معينة للماضي، وهو ما يجعل المؤرخ مشاركاً في إنتاج المعنى التاريخي لا مجرد ناقل له¹.

وفي الاتجاه نفسه، يتجلى أن الزمن التاريخي لا يصبح قابلاً للفهم إلا من خلال السرد، لأن السرد هو الذي يمنح الأحداث المتفرقة شكلاً منظماً داخل حبكة تجعلها مفهومة وقابلة للتأويل². فالماضي لا يُدرك مباشرة، وإنما عبر وساطة سردية تعيد ترتيب الأحداث وفق منطق معين، وتربط بينها بعلاقات السببية والتعاقب والدلالة. ولهذا لا يمكن اختزال التاريخ في الوقائع وحدها، كما لا يمكن اختزاله في السرد وحده، لأن المعرفة التاريخية تتشكل من التفاعل المستمر بين ما وقع فعلاً وبين الكيفية التي يُعاد بها بناء هذا الوقوع داخل الخطاب. ومن هذا المنطلق تنتقل الأحداث التاريخية من مستوى الواقع إلى مستوى السرد عبر سلسلة من العمليات التمثيلية. فالواقع التاريخي يتضمن عدداً لا نهائياً من الوقائع والتفاصيل، غير أن المؤرخ أو الراوي لا يستطيع نقلها جميعاً، فيلجأ إلى الانتقاء والتبويب والترتيب والتفسير. وبهذه العمليات تتحول الوقائع إلى أحداث ذات معنى داخل بناء سردي متماسك. وقد أوضح هايدن وايت أن الكتابة التاريخية تعتمد، شأنها شأن السرد الأدبي، على الحبكة والاستعارة والتشكيل الخطابي، بحيث يصبح التاريخ تمثيلاً للواقع أكثر من كونه انعكاساً مباشراً له³.

وعلى هذا الأساس، فإن السرديات التاريخية تكتسب طابعها الإشكالي من كونها تقع في منطقة وسطى بين الواقع والخطاب، وبين الحدث وتمثيله، وبين الماضي كما وقع والماضي كما يعاد بناؤه وتأويله. فهي لا تنقل الوقائع فحسب، بل تساهم في إنتاج معناها وتوجيه فهمها وإعادة تشكيل صورة الماضي داخل الوعي الفردي والجماعي. ولذلك أصبح تحليل السرديات التاريخية مدخلاً أساسياً لفهم الكيفية التي تتشكل بها الذاكرة التاريخية وتُبنى من خلالها تمثيلات الماضي في الثقافة والمجتمع.

ولا تتحول الوقائع التاريخية إلى معرفة تاريخية بمجرد حدوثها في الواقع، بل عبر عمليات انتقاء وترتيب وتأويل تجعلها قابلة للإدراج داخل بناء سردي يمنحها الاتساق والدلالة. فالواقعة في ذاتها لا تتكلم، وإنما تكتسب معناها من خلال إدراجها داخل خطاب يربط بينها وبين غيرها من الوقائع وفق منطق سبي وزمني وتفسيري. ولذلك فإن التاريخ ليس تجميعاً محايداً للأحداث، بل هو بناء معرفي وسردي يتم فيه تحويل الماضي إلى موضوع للفهم والتأويل. لأن الحدث التاريخي لا يدخل دائرة التاريخ إلا بعد إخضاعه لعمليات الانتقاء والتفسير التي تمنحه دلالة داخل رؤية معينة للماضي⁴. كما أن الزمن التاريخي لا يصبح مفهوماً إلا عبر السرد، لأن السرد هو الذي ينظم الأحداث المبعثرة داخل حبكة تجعلها قابلة للإدراك والفهم⁵.

¹ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 23-35.

² بول ريكور، الزمان والسرد، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، ج 1، ص 92-108.

³ هايدن وايت، المحتوى الشكلي: الخطاب التاريخي والتمثيل التاريخي، ترجمة عبد الله إبراهيم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 17-34.

⁴ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 15-22.

⁵ بول ريكور، الزمان والسرد، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، ج 1، ص 85-102.



ومن هذا المنظور، تمارس السرديات التاريخية سلطة معرفية ورمزية في تشكيل صورة الماضي، إذ لا تكتفي بعرض الوقائع، بل تحدد ما ينبغي تذكره وما يمكن إهماله، وما يعد حدثاً مركزياً وما يظل في الهامش. ولهذا رأى هايدن وايت أن الكتابة التاريخية لا تختلف عن السرد الأدبي في اعتمادها على الحبكة والتمثيل والاستعارة وآليات إنتاج المعنى.⁶ فالماضي لا يصل إلينا بصورة مباشرة، وإنما من خلال تمثيلات وخطابات تعيد بناءه وفق أطر ثقافية وإيديولوجية ومعرفية محددة.

ثانياً - من الحدث التاريخي إلى السرد التاريخي

لا تنتقل الوقائع التاريخية من مستوى الحدث إلى مستوى السرد بصورة آلية أو مباشرة، لأن الحدث في ذاته يظل مجرد واقعة حدثت في زمان ومكان معينين، أما التاريخ بوصفه معرفة فلا يبدأ إلا عندما تُخضع هذه الواقعة لعمليات الفهم والاختيار والتنظيم والتأويل. ومن ثم فإن الانتقال من الحدث إلى السرد يمثل انتقالاً من الوجود الواقعي للواقعة إلى وجودها الخطابي والمعرفي. فالوقائع لا تدخل التاريخ بصورتها الخام، وإنما بعد أن يعاد بناؤها داخل خطاب يمنحها معنى واتساقاً وموقعاً داخل شبكة أوسع من العلاقات الزمنية والسببية والدلالية.

لقد بينت فلسفة التاريخ المعاصرة أن الماضي لا يُدرك مباشرة، لأن ما وقع قد انقضى ولم يعد متاحاً للملاحظة المباشرة، ولذلك لا يكون الوصول إليه إلا عبر الوثائق والآثار والشهادات والخطابات التي تحفظ أثره. غير أن هذه المواد لا تتحول تلقائياً إلى معرفة تاريخية، بل تحتاج إلى تدخل المؤرخ الذي ينتقي منها ما يراه دالاً، ويرتبها داخل بناء تفسيري معين. ولهذا فإن التاريخ ليس انعكاساً بسيطاً للوقائع، بل هو عملية فكرية يتم من خلالها تنظيم الماضي داخل رؤية معرفية تمنحه معناه وتماسكه.⁷

ويكتسب السرد في هذا السياق وظيفة مركزية، لأنه الأداة التي تحول تشتت الأحداث إلى وحدة دلالية قابلة للفهم. فالأحداث التاريخية في الواقع تقع منفصلة ومبعثرة ومتعددة، لكن السرد يعيد تركيبها داخل حبكة تربط بينها بعلاقات التعاقب والسببية والنتائج. لأن السرد لا يقتصر على نقل الوقائع، بل يؤدي وظيفة أساسية في "تشكيل الزمن" وتحويله إلى تجربة مفهومة، فالأحداث لا تصبح تاريخاً إلا عندما تُدمج داخل بنية سردية تمنحها معنى واتجاهاً.⁸

ومن هنا فإن السرد التاريخي لا يعمل على وصف الماضي فقط، بل على إنتاج معناه. فالمؤرخ حين يختار نقطة بداية معينة، أو يركز على حدث دون آخر، أو يربط بين الوقائع بعلاقة سببية محددة، فإنه لا يكتفي بعرض ما حدث، بل يقدم تفسيراً ضمناً لما حدث. ولهذا فإن الكتابة التاريخية تقوم على عمليات تمثيل وخيارات خطابية تجعل التاريخ قريباً من الأشكال السردية الأخرى، لأن المؤرخ يضطر إلى تنظيم الوقائع داخل أنماط من الحبكة تمنحها دلالة خاصة.⁹

كما أن المعنى التاريخي لا ينتج من السرد وحده، بل من التفاعل بين السرد والثقافة والذاكرة الجماعية. فالحدث الواحد قد يروى بطرق مختلفة تبعاً للمنظورات الفكرية والسياسية والثقافية التي تحكم عملية السرد. ولذلك فإن الوقائع لا تمتلك معنى نهائياً وثابتاً، وإنما تتجدد دلالاتها مع تجدد القراءات والسياقات. ومن هذا المنطلق يصبح الماضي مجالاً مفتوحاً لإعادة الفهم وإعادة التأويل، لا مجرد مستودع لوقائع منتهية.

وعليه، فإن انتقال الوقائع التاريخية من مستوى الحدث إلى مستوى السرد والمعنى يتم عبر سلسلة مترابطة من العمليات تبدأ بالانتقاء والتوثيق، ثم الترتيب والتفسير، وتنتهي بإدراج الوقائع داخل بناء سردي يمنحها الاتساق والدلالة. وبهذا المعنى لا يكون التاريخ مجرد ما

⁶ هايدن وايت، *المحتوى الشكلي: الخطاب التاريخي والتمثيل التاريخي*، ترجمة عبد الله إبراهيم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 11-29.

⁷ عبد الله العروي، *مفهوم التاريخ*، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، طبعات متعددة، ص 23-35.

⁸ بول ريكور، *الزمن والسرد*، ترجمة سعيد الغانمي وآخرين، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ج1، ص 85-110.

⁹ هايدن وايت، *الاستعارة التاريخية: التخييل التاريخي في أوروبا القرن التاسع عشر*، ترجمة جورج الزين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 17-42.



وقع في الماضي، بل ما أصبح قابلاً للفهم والتأويل من خلال الخطاب الذي يعيد بناء ذلك الماضي ويمنحه معناه داخل الوعي الفردي والجماعي.

يُفهم الحدث التاريخي في صورته الأولية بوصفه واقعة أو مجموعة من الوقائع التي حدثت في زمان ومكان معينين قبل أن تخضع لأي عملية من عمليات الوصف أو التأويل أو التنظيم السردية. فهو في هذه المرحلة يمثل معطًى واقعياً مستقلاً عن الكتابة التاريخية، لكنه يظل فاقداً للمعنى التاريخي المكتمل ما لم يدخل ضمن شبكة من العلاقات التفسيرية التي تمنحه موقعاً داخل تصور معين للماضي. فالوقائع في ذاتها لا تشكل تاريخاً، وإنما تصبح كذلك عندما تُنتقى وتُرتب وتُدمج في خطاب يربط بينها ويكشف دلالاتها.

وإن التاريخ لا يُبنى من الوقائع الخام وحدها، بل من إعادة تنظيمها داخل رؤية فكرية تسمح بفهم العلاقات التي تربط بينها وتفسير آثارها في المجتمع والإنسان. ومن ثم فإن الحدث التاريخي قبل دخوله مجال السرد يظل مجرد إمكانية معرفية تحتاج إلى عملية بناء وتأويل حتى تتحول إلى معرفة تاريخية قابلة للفهم والتداول.¹⁰

كما أن المؤرخ لا يتعامل مع الماضي كما وقع مباشرة، بل مع آثار ووثائق وشواهد تمثل بقايا ذلك الماضي، وهو ما يجعل الحدث التاريخي سابقاً على السرد من حيث الوجود، لكنه لا يصبح موضوعاً للتاريخ إلا بعد أن يُعاد بناؤه داخل خطاب معرفي منظم.¹¹

وإن الوصول إلى الماضي لا يتم بصورة مباشرة، بل عبر الوسائط اللغوية والثقافية التي تنقله إلينا. فالأحداث التي وقعت في الماضي لم تعد حاضرة أمامنا، وما نمتلكه عنها هو آثارها ووثائقها والشهادات المرتبطة بها. ولهذا فإن معرفتنا بالماضي تمر دائماً عبر عمليات تمثيل وتأويل تجعل الخطاب جزءاً من تكوين المعرفة التاريخية نفسها.

وإن كل معرفة تاريخية مشروطة بالأدوات الفكرية واللغوية التي تُنتجها، وأن الماضي لا يظهر لنا في صورته الخالصة، بل من خلال أنظمة معرفية تحدد ما يمكن قوله عنه وما يمكن التفكير فيه.¹² ومن هذا المنظور يصبح الحديث عن الوصول إلى حدث تاريخي خارج التمثيل أمراً إشكالياً، لأن كل إدراك للماضي يمر عبر وساطة لغوية وثقافية معينة.

كما أن اللغة ليست مجرد وسيلة لنقل الواقع، بل هي أحد الشروط الأساسية لإنتاجه معرفياً، الأمر الذي يجعل الحدث التاريخي مرتبطاً دائماً بالكيفية التي يُصاغ بها داخل الخطاب. ولذلك فإن ما نصل إليه ليس الحدث في ذاته، بل تمثلات متعددة له تتشكل داخل أنظمة السرد والمعرفة.

وتتحول الوقائع التاريخية إلى موضوع للسرد عندما تنتزع من تشتهتها الزمني والواقعي وتُدرج داخل بناء خطابي يمنحها الاتساق والدلالة. فالواقع التاريخي يتكون من عدد هائل من الوقائع المتجاورة والمتداخلة، غير أن السرد التاريخي لا يستطيع استيعابها جميعاً، فيقوم بانتقاء بعضها وإعادة ترتيبها وفق منطق معين يحدد ما هو أساسي وما هو ثانوي.

وإن السرد ليس مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل آلية لإنتاج المعنى وتنظيم التجربة الإنسانية داخل بنية زمنية ودلالية مترابطة.¹³ ومن ثم فإن الحدث لا يدخل مجال السرد بوصفه واقعة معزولة، بل بوصفه عنصراً داخل شبكة من العلاقات التي تمنحه وظيفة ومعنى.

¹⁰ هشام جعيط، في السيرة النبوية: الوحي والقرآن والنبوة (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص 21-28.

¹¹ محمد حبيدة، التاريخ والمؤرخون بالمغرب (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 15-24.

¹² محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1986)، ص 33-40.

¹³ سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي: الزمن، السرد، التنبير (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997)، ص 35-48.



كما أن عمليات التمثيل السردية تقوم على الاختيار والتبوير وإعادة الصياغة، وهي عمليات تجعل الوقائع تتحول من مجرد أحداث متفرقة إلى بنية دلالية قابلة للفهم والتأويل.¹⁴ وهكذا لا يصبح الماضي موضوعاً للمعرفة التاريخية إلا عندما يُعاد بناؤه داخل خطاب سردي يربط بين الوقائع ويمنحها شكلاً ومعنى.

ثالثاً - الموضوعية التاريخية وآليات بناء المعنى في السرديات التاريخية

إن سؤال الموضوعية في المعرفة التاريخية يعد من أكثر الأسئلة إثارة للنقاش داخل فلسفة التاريخ والإبستمولوجيا المعاصرة، لأنه يمس طبيعة التاريخ ذاته وحدود إمكان تحويل الماضي إلى معرفة علمية. فمنذ نشأة التاريخ الحديث سعى المؤرخون إلى تقديم التاريخ بوصفه علماً موضوعياً قادراً على إعادة بناء الماضي كما وقع بالفعل، اعتماداً على الوثائق والشواهد والمنهج النقدي. غير أن تطور الدراسات التاريخية والفلسفية كشف أن العلاقة بين الماضي والمعرفة التاريخية ليست علاقة تطابق مباشر، بل علاقة معقدة تتداخل فيها الوقائع مع عمليات الاختيار والتفسير والتأويل. ولهذا أصبح السؤال لا يتعلق فقط بإمكان معرفة الماضي، بل أيضاً بالشروط التي تجعل هذه المعرفة موضوعية أو تحد من موضوعيتها.

لقد ارتبطت الفكرة الكلاسيكية للموضوعية التاريخية بالتصور الذي دافع عنه عدد من مؤرخي المدرسة الوضعية، والقائم على إمكانية الفصل بين ذات المؤرخ وموضوعه، بحيث يكتفي المؤرخ بجمع الوثائق والتحقق منها ثم عرض الوقائع كما حدثت. غير أن هذا التصور تعرض لانتقادات واسعة، لأن المؤرخ لا يتعامل مع الماضي مباشرة، وإنما مع آثار ووثائق وشهادات تحتاج كلها إلى الاختيار والتفسير. وإن الوثيقة التاريخية لا تتحدث من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى تدخل المؤرخ الذي يحدد قيمتها ويضعها داخل سياق معين ويمنحها دلالة خاصة، وهو ما يجعل الذات العارفة حاضرة بصورة دائمة في إنتاج المعرفة التاريخية.¹⁵

ومن هنا تتعدد العوامل التي تحد من حياد المؤرخ. فهناك أولاً العامل الثقافي والحضاري، إذ ينتمي كل مؤرخ إلى بيئة ثقافية تشكل رؤيته للعالم وتؤثر في اختياراته التفسيرية. وهناك ثانياً العامل الإيديولوجي، لأن المؤرخ قد يتبنى بصورة واعية أو غير واعية تصورات سياسية أو فكرية تؤثر في طريقة قراءته للماضي. كما تلعب المرجعية النظرية والمنهجية دوراً مهماً في توجيه البحث التاريخي، لأن اختيار موضوع معين أو زاوية معينة للتحليل ليس قراراً محايداً بالكامل، بل يعكس رؤية محددة لطبيعة التاريخ ومعناه. لأن المؤرخ لا يستطيع أن يتحرر نهائياً من شروط عصره ومنظومته الفكرية، لأن كل كتابة تاريخية هي في جانب منها حوار بين الماضي وأسئلة الحاضر.¹⁶

ويضاف إلى ذلك أن اللغة نفسها تمثل عاملاً مؤثراً في بناء المعرفة التاريخية. فالماضي لا يصل إلينا إلا من خلال الخطاب، والخطاب يقتضي دائماً الانتقاء والترتيب والتسمية والتوصيف. ولذلك فإن كل معرفة تمر عبر اللغة، وأن اللغة لا تنقل الواقع كما هو، بل تعيد بناءه داخل أنساق من الدلالة والتصور.³ ومن ثم فإن التاريخ لا يقدم الماضي في صورته الخام، بل في صورة تمثيل معرفي ولغوي لذلك الماضي.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، لم يعد مفهوم الموضوعية التاريخية يُفهم اليوم بوصفه تطابقاً كاملاً بين الخطاب التاريخي والواقع الماضي، بل بوصفه وفقاً منهجياً يسعى إليه المؤرخ من خلال احترام قواعد البحث العلمي والنقد الوثائقي والتفسير العقلاني. فالموضوعية لا تعني غياب الذات بصورة مطلقة، لأن هذا أمر متعذر، وإنما تعني إخضاع هذه الذات لضوابط منهجية تسمح بالحد من التحيزات الشخصية والإيديولوجية. ولهذا يرى محمد أركون أن المعرفة التاريخية ليست معرفة مطلقة ونهائية، بل معرفة نسبية ومفتوحة باستمرار على المراجعة والنقد وإعادة القراءة كلما ظهرت وثائق جديدة أو تغيرت أدوات الفهم والتحليل.¹⁷

¹⁴ محمد مفتاح، مفاهيم موسعة لنظرية شعرية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 102-109.

¹⁵ محمد حبيدة، مدخل إلى علم التاريخ (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2009)، ص 37-52.

¹⁶ هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية (بيروت: دار الطليعة، 2000)، ص 91-103.

¹⁷ محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص 115-128.



وبذلك، فإن الموضوعية التاريخية ليست حقيقة معرفية مكتملة يمكن بلوغها بصورة نهائية، وإنما هي أفق منهجي يوجه عمل المؤرخ ويمنحه شروطه العلمية. فالمعرفة التاريخية تظل معرفة إنسانية مشروطة بالسياق واللغة والتأويل، لكنها ليست لهذا السبب معرفة اعتباطية أو ذاتية بالكامل. إنما معرفة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الموضوعية عبر النقد والتحقيق والحوار العلمي المستمر، دون أن تدعي امتلاك حقيقة الماضي بصورة مطلقة ونهائية.

وإن عملية الانتقاء تمثل إحدى أهم الآليات التي تتشكل من خلالها صورة الماضي داخل السرديات التاريخية، لأن الماضي في واقعه الأصلي يتكون من عدد لا حصر له من الأحداث والوقائع والتفاصيل التي يستحيل استحضارها جميعاً داخل الخطاب التاريخي. ولذلك لا يبدأ التاريخ من الواقعة نفسها، بل من اختيار بعض الوقائع ومنحها أولوية على غيرها. فالمؤرخ لا ينقل الماضي بكليته، وإنما ينتقي منه ما يراه دالاً أو مؤثراً أو معبراً عن إشكالية معينة. ومن هنا فإن صورة الماضي التي تصل إلى القارئ ليست صورة الواقع كما كان، بل صورة الواقع كما أعيد تنظيمه داخل عملية معرفية وسردية. لأن المؤرخ يمارس منذ البداية نوعاً من الفرز والاختيار يحدد ما يستحق أن يدخل الذاكرة التاريخية وما يبقى خارجها، الأمر الذي يجعل الانتقاء أحد العناصر المؤسسة للمعرفة التاريخية ذاتها لا مجرد مرحلة تقنية من مراحل البحث.

ويترتب على ذلك أن صورة الماضي تتغير تبعاً لمعايير الانتقاء المعتمدة. فاختيار الوقائع السياسية مثلاً ينتج تاريخاً يختلف عن التاريخ الذي يركز على البنى الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. ولهذا لا يوجد ماضٍ واحد في الكتابة التاريخية، بل صور متعددة للماضي تتشكل تبعاً للأسئلة التي يطرحها المؤرخ والمنظورات التي يعتمدها. وأن كل كتابة تاريخية تنطلق من أفق معرفي وثقافي يوجه النظر إلى بعض الجوانب ويُهمل جوانب أخرى، وهو ما يجعل الانتقاء جزءاً من إنتاج المعنى التاريخي لا مجرد وسيلة لتنظيم المادة التاريخية.

ولا تقتصر عملية بناء الماضي على الانتقاء وحده، بل تتعزز من خلال الترتيب السردى للوقائع. فالأحداث في الواقع التاريخي لا تظهر دائماً في صورة منظمة أو مترابطة، بل تأتي متداخلة ومتزامنة ومتعددة المستويات. غير أن السرد التاريخي يعيد ترتيب هذه الوقائع داخل تسلسل زمني ومنطقي يجعلها قابلة للفهم. فبفضل الترتيب السردى تتحول الوقائع المتفرقة إلى سلسلة من الأحداث المترابطة التي تبدو وكأنها تتجه نحو نتيجة معينة أو تحقق غاية محددة. وأن السرد لا يقتصر على نقل الأحداث، بل يقوم بإعادة تنظيمها داخل بنية زمنية ودلالية تمنحها وحدة واتساقاً.¹⁸

ومن خلال هذا الترتيب تتغير دلالة الوقائع نفسها؛ فالحدث الذي يوضع في بداية السرد يكتسب وظيفة مختلفة عن الحدث الذي يوضع في نهايته، كما أن ربط واقعة معينة بأخرى يخلق علاقات سببية أو تفسيرية قد لا تكون واضحة في الواقع ذاته. ولهذا فإن الترتيب السردى لا يعكس الماضي فقط، بل يشارك في إعادة بنائه معرفياً وإنتاج صورة خاصة عنه.

أما الحبكة فتعد الآلية الأكثر تأثيراً في إنتاج المعنى التاريخي، لأنها الإطار الذي يجمع الوقائع المنتقاة والمرتبطة داخل بنية دلالية واحدة. فالحبكة لا تكتفي بتجميع الأحداث، بل تمنحها منطقاً يفسر علاقاتها بعضها ببعض. ومن خلالها يتحول التعاقب الزمني البسيط إلى مسار ذي معنى. لأن السرد لا يصبح مفهوماً إلا عندما تُربط عناصره داخل نظام من العلاقات يجعل كل حدث يكتسب دلالاته من موقعه داخل الكل السردى.¹⁹

ولهذا فإن الحبكة التاريخية تؤدي وظيفة تفسيرية بقدر ما تؤدي وظيفة تنظيمية. فهي التي تجعل بعض الأحداث تظهر بوصفها أسباباً، وأخرى بوصفها نتائج، وتربط بين الماضي والحاضر ضمن رؤية معينة للعالم. ومن ثم فإن المعنى التاريخي لا يوجد في الوقائع ذاتها، بل يتولد

¹⁸ سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي: الزمن، السرد، التبشير (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997)، ص 21-39.

¹⁹ عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغربة: دراسات بنيوية في الأدب العربي (الدار البيضاء: دار توبقال، 1982)، ص 15-27.



من الكيفية التي تُبنى بها هذه الوقائع داخل الحبكة السردية. فالتاريخ لا يقدم الأحداث كما حدثت فقط، وإنما كما أُعيد ترتيبها وتأويلها داخل بنية سردية تمنحها الاتساق والدلالة.

وبذلك فإن الانتقاء يحدد المادة التي ستدخل التاريخ، والترتيب السردى يعيد تنظيم هذه المادة داخل تسلسل قابل للفهم، بينما تتولى الحبكة إنتاج المعنى الذي يمنح الماضي وحدته وتماسكه. ومن خلال تفاعل هذه العناصر الثلاثة يتحول الماضي من مجموعة وقائع متفرقة إلى عالم تاريخي منظم يحمل دلالات ورؤى وتفسيرات تتجاوز مجرد تسجيل ما وقع بالفعل.

رابعا - التمثيل وبناء المعنى في السرديات التاريخية

لا تكتفي السرديات التاريخية بعرض الوقائع أو نقلها من الماضي إلى الحاضر، بل تعمل على إعادة بنائها داخل منظومة من التمثيلات التي تمنحها شكلاً ومعنى ووظيفة ثقافية. ومن ثم فإن فهم التاريخ لا يمر فقط عبر معرفة ما وقع، وإنما عبر تحليل الكيفية التي يُمثل بها ما وقع داخل الخطاب التاريخي. فآليات التمثيل لا تُعد وسائل محايدة لنقل الواقع، بل تشكل أحد الشروط الأساسية لإنتاج المعنى التاريخي، لأن الماضي لا يدخل مجال المعرفة إلا من خلال صور وتمثيلات وسرديات تجعل الوقائع قابلة للفهم والتأويل والتداول.

وتتمثل أولى وظائف التمثيل في تحويل المادة التاريخية الخام إلى موضوع ذي دلالة. فالوقائع في ذاتها تبقى أحداثاً متفرقة ومبعثرة لا تنظم في نسق مفهوم إلا عندما تُدرج داخل خطاب يربط بينها بعلاقات زمنية وسببية ودلالية. لأن المعرفة الإنسانية لا تتعامل مع الواقع مباشرة، وإنما مع تمثلاته وصوره التي تتشكل داخل اللغة والخطاب، مما يجعل التمثيل جزءاً من عملية إنتاج المعنى لا مجرد انعكاس له. وبذلك يصبح الحدث التاريخي نتيجة مزدوجة للوقوع والتمثيل معاً، لأن ما يصل إلى القارئ ليس الحدث ذاته بل صورته الخطابية المؤولة.

وتؤدي آليات التمثيل كذلك دوراً حاسماً في تحديد زاوية النظر إلى الماضي. فاختيار الألفاظ، وتحديد الشخصيات المركزية، وإبراز بعض الوقائع وإخفاء أخرى، كلها عمليات تساهم في بناء معنى معين للتاريخ. لأن السرد التاريخي لا يقتصر على ترتيب الأحداث، بل يعيد تنظيمها وفق رؤية ثقافية ومعرفية تجعل الماضي قابلاً للتفسير والفهم.²⁰ فالسرد لا يقدم الوقائع كما هي، وإنما كما تُرى من داخل أفق تأويلي معين، الأمر الذي يجعل المعنى التاريخي مرتبطاً دائماً بآليات التمثيل التي تنتجها.

كما تساهم آليات التمثيل في بناء الذاكرة الجماعية وصياغة الهوية الثقافية. فالسرديات التاريخية لا تنقل الماضي إلى الأجيال اللاحقة فحسب، بل تحدد أيضاً الكيفية التي يُفهم بها هذا الماضي ويُستثمر في الحاضر. ومن هنا تصبح عملية التمثيل فعلاً ثقافياً يشارك في تشكيل التصورات الجماعية عن الذات والآخر وعن الأمة والتاريخ والهوية. ويشير محمد عابد الجابري إلى أن الذاكرة التاريخية لا تتكون من الأحداث وحدها، بل من الصور والتمثيلات التي تعيد المجتمعات إنتاجها باستمرار حول ماضيها.²¹ ولذلك فإن المعنى التاريخي يتجاوز حدود الحدث ليصبح جزءاً من البناء الرمزي للثقافة.

ومن جهة أخرى، يكشف تحليل التمثيل أن التاريخ ليس مجرد انعكاس للواقع، بل هو إنتاج مستمر للمعنى. فكل تمثيل يحمل رؤية ضمنية للعالم، ويخضع لمنظومة من القيم والمفاهيم والتصورات التي تحدد طريقة بناء الوقائع وتأويلها. ولهذا فإن دراسة السرديات التاريخية لا تقتصر على تحليل الأحداث التي ترويها، بل تمتد إلى دراسة الأشكال الخطابية والرمزية التي تنتج من خلالها معاني الماضي. فالمعنى التاريخي لا يوجد خارج التمثيل، بل يتولد داخله ومن خلاله.

²⁰ عبد الله إبراهيم، السردية العربية الحديثة: تفكيك الخطاب الاستعماري وإعادة تفسير النشأة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 27-35.

²¹ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، 118-123.



وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن آليات التمثيل تمثل القلب النابض للسرديات التاريخية، لأنها الوسيط الذي تنتقل عبره الوقائع من مستوى الحدث إلى مستوى الدلالة. فالتاريخ لا يصبح معرفة إلا عندما يُعاد تشكيله داخل خطاب يمنحه صورة ومعنى واتجاهاً تأويلياً. ومن ثم فإن فهم السرديات التاريخية يقتضي تحليل آليات التمثيل التي تنتج المعنى وتعيد تشكيل الماضي داخل الوعي الثقافي والجماعي.

يثير السرد التاريخي سؤالاً معرفياً أساسياً يتعلق بطبيعة العلاقة بين الوقائع الماضية والخطاب الذي ينقلها. فهل يقوم المؤرخ بمجرد نقل الأحداث كما وقعت في الواقع، أم أنه يعيد بناءها داخل إطار سردي يمنحها شكلاً ومعنى ودلالة؟ لقد تجاوزت الدراسات التاريخية المعاصرة التصور التقليدي الذي كان ينظر إلى الكتابة التاريخية بوصفها مرآة تعكس الماضي كما هو، لتؤكد أن كل معرفة تاريخية تمر عبر وساطة لغوية وسردية تجعل الحدث التاريخي خاضعاً لعمليات متعددة من الاختيار والترتيب والتفسير. ومن ثم فإن السرد التاريخي لا يكتفي بنقل الوقائع، بل يعيد بناءها داخل خطاب يمنحها وحدة ومعنى لا تملكه بالضرورة في واقعها الأصلي.

فالحدث التاريخي في لحظة وقوعه يكون جزءاً من واقع معقد ومتشعب تتداخل فيه عناصر عديدة ومتزامنة، غير أن المؤرخ لا يستطيع نقل هذا التعقيد بكامله. لذلك يلجأ إلى انتقاء بعض الوقائع وإقصاء أخرى، ثم يعيد ترتيبها داخل تسلسل زمني أو سببي يحقق الانسجام والفهم. وهنا تبدأ عملية إعادة البناء؛ لأن الوقائع لا تُعرض كما وجدت في الواقع، وإنما كما أُعيد تنظيمها داخل خطاب تاريخي. وأن المؤرخ لا يواجه الماضي مباشرة، بل يواجه آثاره ووثائقه وشهاداته، الأمر الذي يجعل المعرفة التاريخية معرفة وسيطة تقوم على التأويل وإعادة التركيب أكثر مما تقوم على المشاهدة المباشرة.²²

وتتمثل أهم الآليات التي تجعل السرد يعيد تشكيل الحدث التاريخي في آلية الانتقاء، إذ لا يدخل جميع ما وقع في الماضي إلى دائرة الكتابة التاريخية، بل يتم اختيار عناصر معينة تُمنح صفة الحدث التاريخي ذي الأهمية. كما تتمثل في التفسير، حيث تُربط الوقائع بعلاقات سببية أو دلالية تجعلها جزءاً من رؤية محددة للماضي. وتتمثل كذلك في الحبكة السردية التي تنظم الأحداث داخل بنية متماسكة تمنحها بداية ومساراً ونهاية. لأن المعرفة التاريخية لا تُبنى من الوقائع وحدها، بل من الطريقة التي تُرتب بها هذه الوقائع داخل نسق تفسيري يمنحها معنى ويجعلها قابلة للفهم.²³

ويؤدي بناء السرد دوراً حاسماً في تشكيل صورة الماضي لدى المتلقي. فالصورة التي تتكون عن حدث تاريخي معين لا تتبع من الوقائع ذاتها بقدر ما تتبع من الكيفية التي جرى بها تنظيم تلك الوقائع وعرضها. فقد يظهر الحدث نفسه بوصفه انتصاراً أو هزيمة، تقدماً أو تراجعاً، بطولية أو مأساة، تبعاً للزاوية السردية التي يتم من خلالها تقديمه. ولذلك فإن السرد لا يكتفي بوصف الماضي، بل يشارك في إنتاج معناه وتوجيه فهمه داخل الوعي الجماعي. لأن التاريخ المكتوب ليس الماضي ذاته، بل صورة معرفية للماضي تتشكل من خلال عمليات الفهم والتفسير وإعادة البناء التي يمارسها المؤرخ.

وعلى هذا الأساس، إن السرد التاريخي لا يقوم بنقل الوقائع نقلاً مباشراً ومحايداً، بل يعيد بناءها داخل بنية خطابية وسردية تجعلها قابلة للإدراك والتفسير. فالماضي لا يصل إلى القارئ في صورته الخام، وإنما من خلال تمثيلات سردية تعيد تنظيمه وتحديد دلالاته. ومن هنا تتجلى أهمية دراسة السرد التاريخي بوصفه فضاءً لإنتاج المعنى، لا مجرد وعاء لنقل الوقائع، لأن فهم التاريخ يظل مرتبطاً بفهم الآليات التي تُبنى بها صور الماضي داخل الخطاب التاريخي.

لا يتشكل المعنى التاريخي داخل السرديات التاريخية انطلاقاً من الوقائع وحدها، وإنما من خلال منظومة معقدة من الوسائط اللغوية والثقافية والرمزية التي تعيد بناء الماضي وتمنحه دلالاته داخل الوعي الفردي والجماعي. فالتاريخ، بوصفه معرفة بالماضي، لا يصل إلى القارئ في صورة أحداث خام أو معطيات جاهزة، بل في صورة خطاب لغوي ينتج المعنى عبر عمليات الوصف والتفسير والتصنيف والتأويل.

²² عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص 233-236.

²³ محمد عابد الجابري، *نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص 21-28.



ولهذا أصبحت اللغة تحتل موقعاً مركزياً في الدراسات التاريخية المعاصرة، لأنها تمثل الأداة الأساسية التي يتحول بواسطتها الماضي من واقعة منقضية إلى موضوع للفهم والتداول.

فاللغة لا تؤدي وظيفة نقل الوقائع التاريخية فقط، بل تشارك في إنتاج معناها. إذ إن كل حدث تاريخي حين يدخل إلى النص التاريخي يخضع لسلسلة من الاختيارات اللغوية التي تحدد طريقة تقديمه ووصفه وتقييمه. فالفرق بين وصف واقعة ما بأنها «ثورة» أو «تمرد»، أو بين تسميتها «تحريراً» أو «احتلالاً»، لا يتعلق بمجرد اختلاف في الألفاظ، بل يعكس رؤية معينة للحدث ويعيد توجيه فهمه داخل أفق دلالي محدد. وأن اللغة لا تعكس الواقع بصورة محايدة، وإنما تبني صورته من خلال الأنظمة الدلالية التي تنتجها داخل الخطاب، بحيث يصبح المعنى نتيجة لعلاقات لغوية وثقافية تتجاوز حدود الإحالة المباشرة إلى الوقائع نفسها²⁴.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن فصل اللغة عن الخطاب في إنتاج المعنى التاريخي، لأن الخطاب يمثل المستوى الذي تنتظم داخله الألفاظ والعبارات والتصورات ضمن رؤية معينة للماضي. فالخطاب التاريخي لا يقتصر على تجميع المعلومات والأحداث، بل يعمل على تنظيمها داخل نسق تفسيري يربط بينها ويمنحها اتجاهاً ودلالة. ولذلك أن الخطاب لا ينقل المعنى فحسب، بل يشارك في إنتاجه وتحديد شروط فهمه، لأن كل خطاب يحمل داخله شبكة من الافتراضات والقيم والمرجعيات التي تؤثر في طريقة استقبال الوقائع وتأويلها²⁵. وبهذا المعنى يصبح الخطاب التاريخي فضاءً لإنتاج المعنى أكثر من كونه مجرد وعاء لنقله.

وتظهر أهمية الاختيارات اللغوية بصورة أوضح حين يتعلق الأمر ببناء الرواية التاريخية. فالمؤرخ لا يختار الوقائع فقط، بل يختار أيضاً الكلمات التي يقدم بها هذه الوقائع، والصيغ التي يربط بها الأحداث، والصفات التي يضيفها على الشخصيات التاريخية. وهذه الاختيارات لا تُعد عناصر شكلية أو أسلوبية محضة، بل تؤدي دوراً أساسياً في تشكيل صورة الماضي داخل النص. فاختيار أفعال الحركة أو الصراع أو النصر أو الهزيمة، واستعمال أوصاف معينة دون غيرها، كلها عناصر تسهم في بناء دلالة الحدث وتوجيه تلقيه. لأن اللغة ليست مجرد أداة للتعبير عن الفكر، بل هي فضاء لتشكله وإعادة إنتاجه، الأمر الذي يجعل كل كتابة تاريخية مشروطة بالاختيارات اللغوية التي تقوم عليها²⁶.

غير أن إنتاج المعنى التاريخي لا يتوقف عند اللغة والخطاب وحدهما، بل يتداخل أيضاً مع الذاكرة والثقافة بوصفهما إطارين أساسيين لإعادة تشكيل الماضي. فالذاكرة الجماعية لا تحتفظ بجميع أحداث الماضي بالدرجة نفسها، وإنما تقوم بانتقاء بعض الوقائع وإبرازها وإعادة تداولها داخل الجماعة، في حين تدفع وقائع أخرى إلى مناطق النسيان أو التهميش. ومن هنا تصبح السرديات التاريخية مرتبطة إلى حد كبير بالكيفية التي تتشكل بها الذاكرة الجماعية وتعيد بناء صورة الماضي. وأن الذاكرة ليست خزانة محايدة للأحداث، وإنما نظام ثقافي يعيد تنظيم الماضي وفق حاجات الحاضر وتمثلاته، الأمر الذي يجعل استحضار الماضي عملية تأويلية مستمرة أكثر مما هو استعادة حرفية لما وقع بالفعل²⁷.

وتؤدي الثقافة دوراً مكماً للذاكرة في تحديد صور الماضي وتمثلاته، لأنها توفر الأطر الرمزية والقيمية التي تُفهم من خلالها الأحداث التاريخية. فالمجتمعات لا تنظر إلى الماضي من زاوية واحدة، بل من خلال منظوماتها الثقافية ومعتقداتها وقيمتها وأنماط تمثيلها للعالم. ولهذا قد يكتسب الحدث التاريخي الواحد معاني مختلفة باختلاف السياقات الثقافية التي يُعاد إنتاجه داخلها. ويرى محمد عابد الجابري أن الوعي

²⁴ سعيد يقطين، الكلام والخبر: مقدمة للسرد العربي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997)، 45-52.

²⁵ نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 17-25.

²⁶ عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية (تونس: الدار العربية للكتاب، 1985)، ص 93-101.

²⁷ عبد الله إبراهيم، السردية العربية الحديثة: تفكيك الخطاب الاستعماري وإعادة تفسير النشأة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 67-74.



بالماضي يتشكل دائماً داخل أفق ثقافي يحدد ما يُعدّ مهماً وما يُعدّ ثانوياً، وما يستحق التذكر وما يمكن تجاوزه، وهو ما يجعل الثقافة عنصراً أساسياً في بناء المعنى التاريخي.²⁸

ومن خلال هذا التفاعل المستمر بين الذاكرة والثقافة تتشكل السرديات التاريخية بوصفها فضاءات لإعادة إنتاج الماضي وتأويله. فالذاكرة تمد السرديات بالمواد الرمزية التي يتم استحضارها، بينما توفر الثقافة الأطر الدلالية التي تمنح تلك المواد معناها. ونتيجة لذلك لا يظهر الماضي داخل الخطاب التاريخي بوصفه حقيقة ثابتة ومستقلة، بل بوصفه بناءً رمزياً يتجدد باستمرار عبر عمليات التذكر والتأويل وإعادة التمثيل. وهكذا يتضح أن المعنى التاريخي لا ينتج من الوقائع وحدها، وإنما من التفاعل المعقد بين اللغة والخطاب والذاكرة والثقافة، وهي العناصر التي تجعل السرديات التاريخية قادرة على إعادة تشكيل الماضي وإنتاج دلالاته داخل الحاضر.

خامساً - من يروي الماضي؟ سلطة السرد وحدود الموضوعية

لا يُنتج الماضي معناه بذاته، بل يكتسب دلالاته من خلال السرديات التي تعيد بناءه وتمثله داخل الخطاب التاريخي. ولهذا أصبحت مسألة سلطة الرواية من القضايا المركزية في الدراسات التاريخية المعاصرة، لأن التاريخ لا يتشكل فقط مما حدث، بل أيضاً من يروي ما حدث وكيف يرويّه. ومن هنا يبرز سؤال «من يمتلك سلطة رواية الماضي؟» باعتباره سؤالاً يتعلق بشروط إنتاج المعرفة التاريخية وحدودها، وبالعلاقات التي تربط بين السرد والسلطة والتمثيل. فالماضي لا يصل إلى الأجيال اللاحقة بصورة مباشرة، وإنما عبر وسائط متعددة...

ولقد بينت الدراسات الحديثة أن سلطة رواية الماضي لا تنفصل عن سلطة إنتاج المعرفة ذاتها. فالمؤرخ لا يشتغل في فراغ، وإنما داخل سياقات ثقافية ومؤسسية وإيديولوجية تؤثر في اختياراته وأسئلته ومصادره. ولذلك فإن كتابة التاريخ ليست عملية محايدة بالكامل، بل هي ممارسة معرفية تتداخل فيها الرؤية الفكرية مع آليات الانتقاء والتفسير. ويؤكد عبد الله العروي أن التاريخ ليس مجرد استعادة للماضي، بل هو بناء معرفي يتم داخل شروط ثقافية وفكرية محددة، الأمر الذي يجعل كل كتابة تاريخية تعبيراً عن زاوية نظر معينة إلى الماضي وإلى الحاضر في آن واحد.²⁹

ومن هذا المنظور، لا تقتصر سلطة رواية الماضي على المؤرخ الفرد، بل تمتد إلى المؤسسات التي تنتج الخطاب التاريخي وتمنحه شرعيته. فالمدرسة والجامعة والأرشيف ووسائل الإعلام والمؤسسات السياسية تشارك جميعها في تحديد الروايات التاريخية المهيمنة وتوجيه الوعي الجماعي بالماضي. ولهذا أن التاريخ الذي يصل إلى المجتمع ليس الماضي كما وقع، بل الماضي كما أعيد تنظيمه داخل خطاب معرفي ومؤسسي يحدد معايير التذكر والنسيان، ويمنح بعض الأحداث والشخصيات مكانة مركزية، في حين يهمل أحداثاً وشخصيات أخرى.³⁰

وتظهر آثار هذه السلطة بوضوح في إنتاج المعرفة التاريخية نفسها، لأن امتلاك حق السرد يعني امتلاك القدرة على تحديد المعنى التاريخي للأحداث. فالحدث الواحد قد يُقدّم بوصفه انتصاراً أو هزيمة، تحرراً أو تمرداً، إصلاحاً أو انقلاباً، تبعاً للمنظور الذي يرويّه. ومن هنا فإن المعرفة التاريخية لا تتشكل فقط من الوقائع، بل من الكيفية التي تُبنى بها هذه الوقائع داخل السرد. لأن التاريخ الرسمي كثيراً ما يعكس رؤية القوى المهيمنة التي تمتلك سلطة التدوين والتوثيق، الأمر الذي يجعل بعض الأصوات حاضرة بقوة داخل الذاكرة التاريخية، بينما تُدفع أصوات أخرى إلى مناطق الصمت والإقصاء.

كما أن سلطة رواية الماضي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإشكالية التمثيل التاريخي. فكل رواية للماضي تتضمن عملية اختيار وانتقاء وترتيب وتأويل، وهو ما يجعلها تمثيلاً للماضي أكثر من كونها نقلاً حرفياً له. ولذلك يؤكد عبد الكبير الخطيبي أن الذاكرة التاريخية ليست معطى

²⁸ محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، 21-29.

²⁹ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، 15-27.

³⁰ هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية (بيروت: دار الطليعة، 2000)، 91-98.



ثابتاً، بل هي بناء رمزي وثقافي يتشكل من خلال صراعات التمثيل وإعادة التأويل المستمرة.³¹ فالماضي لا يُستعاد كما هو، بل يُعاد إنتاجه داخل الحاضر وفق حاجات الجماعات ورؤاها وتصوراتها عن ذاتها وعن الآخر.

ومن جهة أخرى، أدت التحولات التي عرفتھا الدراسات التاريخية والثقافية إلى التشكيك في احتكار الرواية التاريخية من طرف السلطة السياسية أو الأكاديمية وحدها. فقد برزت خلال العقود الأخيرة أهمية «التواريخ الهامشية» و«الذاكرات البديلة» و«أصوات المهمشين»، وأصبح التاريخ يُقرأ بوصفه مجالاً لتعدد الروايات لا مجالاً لرواية واحدة نهائية. لأن إعادة الاعتبار للأصوات المقصاة تكشف أن الماضي ليس ملكاً لجهة واحدة، بل فضاء مفتوحاً للتفاوض والتأويل وإعادة الكتابة، ومن هنا لم يعد السؤال يتعلق فقط بصحة الرواية التاريخية، بل أيضاً بالجهة التي تملك حق إنتاجها وتداولها.

وعلى هذا الأساس، فإن سلطة رواية الماضي تمارس تأثيراً عميقاً في إنتاج المعرفة التاريخية، لأنها تحدد الأطر التي يفهم من خلالها الماضي، وتوجه الذاكرة الجماعية، وتساهم في بناء الهويات الفردية والجماعية. فالتاريخ لا يُكتب خارج علاقات السلطة، كما أن السلطة لا تشغل خارج أنظمة السرد والتمثيل. ولذلك فإن تحليل الروايات التاريخية يقتضي مساءلة الجهات التي تنتجها، والكشف عن الآليات التي تمنحها الشرعية، وفهم الكيفية التي يتحول بها السرد إلى أداة لبناء المعرفة والهوية والذاكرة في الوقت نفسه.

لا يقتصر دور المؤرخ على وصف الوقائع أو تسجيل الأحداث كما حدثت في الماضي، لأن الوقائع التاريخية لا تتحول إلى معرفة تاريخية بمجرد وقوعها، بل عبر عمليات معقدة من الاختيار والتنظيم والتفسير والتأويل. فالمؤرخ لا يتعامل مع الماضي مباشرة، وإنما مع آثاره ووثائقه وشهاداته ونصوصه، وهي مواد متفرقة تحتاج إلى إعادة تركيب داخل بناء معرفي وسردي يمنحها المعنى والاتساق. ولهذا لم يعد يُنظر إلى المؤرخ في الدراسات التاريخية المعاصرة بوصفه شاهداً محايداً ينقل الوقائع كما هي، بل بوصفه فاعلاً معرفياً يشارك في إنتاج المعرفة التاريخية من خلال الأسئلة التي يطرحها، والمصادر التي يعتمد عليها، والمنهج الذي يوجه قراءته للماضي. وقد أشار عبد الله العروي إلى أن التاريخ لا يُحتزل في الأحداث ذاتها، بل في المعرفة التي تُبنى حولها، الأمر الذي يجعل المؤرخ طرفاً أساسياً في عملية بناء المعنى التاريخي لا مجرد ناقل له³²

ومن هذا المنطلق يتداخل التأويل مع الكتابة التاريخية منذ اللحظة الأولى التي يباشر فيها المؤرخ عمله. فالمصادر التاريخية لا تقدم معانيها بصورة مباشرة، بل تحتاج إلى قراءة نقدية تفسر ظروف إنتاجها وسياقاتها ودلالاتها. كما أن الوثيقة التاريخية نفسها لا تتحدث بذاتها، وإنما تكتسب معناها من خلال الأسئلة التي يوجهها إليها المؤرخ ومن خلال الإطار النظري الذي يعتمد عليه في قراءتها. ولذلك أن المعرفة التاريخية لا تقوم على تجميع الوثائق فقط، بل على تفسيرها وإدراجها داخل رؤية تفسر العلاقات بين الأحداث والوقائع، وهو ما يجعل التأويل جزءاً لا ينفصل عن عملية الفهم التاريخي³³

ويزداد حضور التأويل وضوحاً عندما ينتقل المؤرخ من مرحلة تحليل المصادر إلى مرحلة بناء السرد التاريخي. فالأحداث الماضية لا تأتي في الواقع مرتبة وفق حبكة أو منطق واضح، وإنما يقوم المؤرخ بإعادة تنظيمها وربطها داخل تسلسل يفسر أسبابها ونتائجها وعلاقاتها المتبادلة. وفي هذه المرحلة لا يكتفي المؤرخ بعرض الوقائع، بل يمنحها معنى من خلال طريقة ترتيبها وتفسيرها وربط بعضها ببعض. ولهذا، فإن الكتابة التاريخية ليست مجرد وصف للأحداث، بل هي فعل فهم وتأويل يسعى إلى الكشف عن منطق الظواهر التاريخية والعوامل التي تحكم حركتها داخل الزمن³⁴.

³¹ عبد الكبير الخطيبي، الاسم العربي الجريح (بيروت: دار العودة، 1980)، 102-110.

³² عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 21-34.

³³ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 85-92.

³⁴ هشام جعيط، في السيرة النبوية: الوحي والقرآن والنبوة (بيروت: دار الطليعة، 1999)، 17-24. (وتتضمن مقدماته ومناقشاته المنهجية تصورات حول الفهم التاريخي والتأويل).



ومن هنا يصبح المؤرخ مشاركاً في إنتاج المعنى التاريخي بقدر مشاركته في نقل المعرفة التاريخية. فهو يحدد ما يعد حدثاً مركزياً وما يعد حدثاً ثانوياً، ويختار الروايات التي ينظر من خلالها إلى الماضي، ويمنح الوقائع دلالاتها ضمن إطار تفسيري معين. وهذا لا يعني أن التاريخ مجرد خيال أو بناء ذاتي، وإنما يعني أن المعرفة التاريخية تتشكل دائماً من تفاعل الوقائع مع عمليات الفهم والتفسير. وأن التاريخ لا يُبنى فقط من خلال ما وقع، بل أيضاً من خلال الكيفية التي يُعاد بها تمثيل ما وقع داخل الخطاب، الأمر الذي يجعل المعنى التاريخي نتيجة تفاعل مستمر بين الحدث والسرد والتأويل.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن الفصل بين التاريخ والتأويل، لأن كل كتابة تاريخية تتضمن بالضرورة رؤية معينة للماضي. فالمؤرخ لا يخلق الوقائع، لكنه يخلق العلاقات الدلالية التي تربط بينها، ولا يصنع الحدث التاريخي، لكنه يشارك في بناء معناه. ولذلك فإن إنتاج المعرفة التاريخية لا يتم عبر استعادة الماضي كما هو، بل عبر إعادة بنائه داخل خطاب تفسيري يسعى إلى فهمه وتأويله. ومن هنا تتجلى أهمية المؤرخ بوصفه وسيطاً معرفياً بين الماضي والحاضر، لا يكتفي بنقل الوقائع، بل يساهم في تحويلها إلى معرفة ذات معنى داخل الثقافة والمجتمع.

تحتل المؤسسات موقعاً محورياً في تشكيل السرديات التاريخية، لأن الماضي لا ينتقل إلى الوعي الجماعي بصورة تلقائية، بل عبر منظومات معرفية وثقافية وتعليمية تتولى حفظه وتفسيره وتداوله. فالأرشيفات الرسمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والمراكز البحثية، لا تقوم فقط بتجميع المادة التاريخية أو حفظها، وإنما تشارك بصورة مباشرة في تحديد ما يستحق أن يُتذكر وما يمكن أن يُنسى، وما يعد حدثاً مركزياً في تاريخ الجماعة وما يُدفع إلى الهامش. ومن ثم فإن السردية التاريخية لا تتشكل في فراغ، بل داخل فضاءات مؤسسية تملك سلطة الانتقاء والتصنيف والتأويل. وأن المعرفة التاريخية لا تنفصل عن الشروط الثقافية والمؤسسية التي تنتجها، لأن كل مجتمع يعيد بناء صورته عن ماضيه من خلال المؤسسات التي تتولى إنتاج المعرفة وتداولها.³⁵

وتتعمق هذه العملية بفعل المرجعيات الفكرية والإيديولوجية التي توجه كتابة التاريخ. فالمؤرخ لا يقرأ الماضي من نقطة خارج التاريخ، بل من داخل منظومة فكرية وقيمية تحدد طبيعة الأسئلة التي يطرحها وطريقة تفسيره للأحداث. ولهذا تختلف قراءة الحدث الواحد باختلاف المرجعيات التي تؤثر فهمه، فقد يُقدّم الحدث نفسه بوصفه لحظة تحرر في خطاب معين، وبوصفه لحظة أزمة أو انهيار في خطاب آخر. وأن كتابة التاريخ لا تتم خارج الأنساق الفكرية والثقافية التي تمنح الوقائع معانيها، وأن كل معرفة تاريخية تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأفق الفكري الذي تنبثق منه. ومن هنا يصبح التاريخ مجالاً تقاطع فيه المعرفة مع الرؤية الفكرية، وتتداخل فيه الوقائع مع التأويلات التي تمنحها دلالتها.

وفي هذا السياق تبرز العلاقة الوثيقة بين السلطة المؤسسية وإنتاج الرواية التاريخية. فالمؤسسات لا تكتفي بحفظ الماضي أو تدريسه، بل تساهم في بناء الروايات التي تكتسب الشرعية داخل المجتمع. ولهذا كثيراً ما ارتبطت كتابة التاريخ الرسمي بالدولة أو بالمؤسسات المهيمنة التي تمتلك القدرة على إنتاج الذاكرة الجماعية وتوجيهها. وأن السلطة لا تمارس تأثيرها فقط من خلال القرار السياسي أو القوة المادية، بل أيضاً عبر إنتاج التصورات التاريخية التي تحدد صورة الجماعة عن نفسها وعن ماضيها³⁶ فالرواية التاريخية ليست مجرد معرفة بالماضي، وإنما أداة لإنتاج الشرعية والهوية وتوجيه الوعي الجماعي.

ومن هنا يمكن فهم السبب الذي يجعل الروايات تتعدد حول الحدث التاريخي الواحد. فالحدث لا يحمل معنى واحداً ونهائياً، وإنما يظل مفتوحاً على قراءات متعددة تتغير بتغير السياقات الفكرية والثقافية والسياسية. فالثورات، والحروب، والتحول الاجتماعي الكيرى،

³⁵ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، 103-110.

³⁶ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، 67-79.



كثيراً ما تُروى بطرائق مختلفة تبعاً لمواقع الفاعلين ومصالحهم ورؤاهم للعالم. ولهذا أن التاريخ ليس مجموعة من الحقائق الجاهزة، بل مجال للتفسير وإعادة الفهم المستمر، الأمر الذي يجعل تعدد الروايات أمراً ملازماً لطبيعة المعرفة التاريخية نفسها³⁷

غير أن تعدد الروايات لا يعني أن جميعها تحظى بالمكانة نفسها داخل المجال الثقافي. فبعض السرديات تكتسب شرعيتها بفعل الدعم المؤسسي أو الأكاديمي أو السياسي الذي تحظى به، بينما تظل روايات أخرى محصورة في الهوامش أو في الذاكرات البديلة. ومن ثم فإن شرعية السردية التاريخية لا تتحدد فقط بقوة حججها أو مصادرها، بل أيضاً بالموقع الذي تشغله داخل شبكات السلطة والمعرفة. وأن السرديات المهيمنة تنجح غالباً في فرض نفسها بوصفها روايات شرعية لأنها تمتلك أدوات التمثيل والتداول والانتشار، في حين تجد السرديات المنافسة صعوبة في الوصول إلى المجال العام وإقناع الجماعة بصحة رؤيتها للماضي.

ومع ذلك، فإن التعدد السردية لا يعني بالضرورة الصراع الدائم أو الإلغاء المتبادل. فالتاريخ المعاصر يكشف أن الروايات المتنافسة يمكن أن تتعايش داخل فضاء ثقافي واحد متى أدرك أن الماضي أكثر تعقيداً من أن يُختزل في رواية أحادية. غير أن هذا التعايش يظل محدوداً بشروط معرفية وثقافية وسياسية، لأن بعض السرديات تسعى إلى احتكار الحقيقة التاريخية وإقصاء غيرها، بينما تنفتح أخرى على التعدد والاختلاف. ولذلك فإن حدود التعايش بين الروايات التاريخية تتوقف على قدرة المجال الثقافي على الاعتراف بتعدد زوايا النظر إلى الماضي، وعلى قبول فكرة أن المعرفة التاريخية ليست امتلاكاً نهائياً للحقيقة، بل حواراً دائماً بين التأويلات والرؤى المختلفة.

وعلى هذا الأساس، يتضح أن السرديات التاريخية ليست نتاج الوقائع وحدها، بل نتاج التفاعل المستمر بين المؤسسات والمرجعيات الفكرية وآليات السلطة والتمثيل. فالماضي لا يُروى من موقع محايد تماماً، وإنما يُعاد بناؤه داخل شبكات معقدة من المعرفة والسلطة والثقافة. ولهذا فإن فهم التاريخ يقتضي مساءلة الجهات التي تنتج رواياته، والكشف عن الشروط التي تمنح بعضها الشرعية وتحجبها عن بعضها الآخر، لأن دراسة التاريخ لا تنفصل عن الصراع التأويلي، لأن الماضي لا يصل إلى الأجيال اللاحقة في صورته المباشرة أو الخام، بل من خلال نصوص ووثائق وخطابات وسرديات تتولى إعادة بنائه وتفسيره. فالحدث التاريخي ينتمي إلى زمن انقضى ولم يعد متاحاً للملاحظة المباشرة، الأمر الذي يجعل الوصول إليه مشروطاً بالوسائط التي نقلته وبالقراءات التي أعادت إنتاجه. ومن ثم فإن الخلاف لا يدور غالباً حول وقوع الحدث في حد ذاته، بل حول معناه ودلالته وموقعه داخل الذاكرة الجماعية. ولهذا لم يعد التاريخ في الدراسات المعاصرة مجالاً للبحث عن حقيقة نهائية ومغلقة، بل أصبح فضاءً تتنافس فيه التأويلات المختلفة حول كيفية فهم الماضي وتفسيره. وأن الوقائع التاريخية لا تكتسب معناها إلا داخل أنظمة معرفية وثقافية معينة، الأمر الذي يجعل كل قراءة للتاريخ مرتبطة بأفقها الفكري وبالأئلة التي تطرحها على الماضي³⁸.

ومن هذا المنطلق، تتخذ السلطة دوراً مركزياً في توجيه الصراع التأويلي حول التاريخ. فالسلطة لا تكتفي بإدارة الحاضر، بل تسعى أيضاً إلى تنظيم الذاكرة الجماعية وتحديد الروايات التي تُعد مشروعة أو رسمية. ولذلك كثيراً ما ارتبطت كتابة التاريخ بمشروعات بناء الدولة أو ترسيخ الشرعية السياسية أو إنتاج هوية جماعية موحدة. فالرواية التاريخية ليست مجرد سرد للأحداث، بل أداة لإضفاء المعنى على الماضي وتبرير الحاضر واستشراف المستقبل. وقد أوضح عبد الله العروي أن العلاقة بين التاريخ والسلطة علاقة وثيقة، لأن السيطرة على الماضي تمثل في كثير من الأحيان شكلاً من أشكال السيطرة الرمزية على الحاضر³⁹ ومن هنا يصبح الصراع حول التاريخ جزءاً من الصراع حول الشرعية والهوية والتمثيل داخل المجتمع.

³⁷ هشام جعيط، أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحداثة (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص 25-37.

³⁸ محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1987)، ص 55-67.

³⁹ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 73-86.



وعلى هذا الأساس، فإن الصراع التأويلي حول التاريخ لا يعكس مجرد اختلاف في وجهات النظر، بل يكشف عن التداخل العميق بين المعرفة والسلطة والهوية. فالماضي لا يُستعاد كما هو، وإنما يُعاد بناؤه باستمرار داخل سرديات متنافسة تسعى إلى إنتاج المعنى وتحديد الشرعية. ولهذا فإن دراسة السرديات التاريخية لا تسمح فقط بفهم ما وقع في الماضي، بل تكشف أيضاً الكيفية التي يُعاد بها تشكيل الذاكرة الجماعية وتوزيع السلطة الرمزية داخل الحاضر.

خاتمة

تكشف دراسة السرديات التاريخية أن التاريخ لم يعد يُفهم بوصفه مجرد سجل للوقائع الماضية أو مرآة تعكس ما حدث بالفعل، بل بوصفه مجالاً معقداً تتقاطع فيه الوقائع مع التمثيل، والذاكرة مع التأويل، والمعرفة مع السلطة. فالأحداث التاريخية لا تدخل دائرة الفهم إلا بعد أن تُدرج داخل بناءات سردية تمنحها شكلاً ومعنى واتساقاً، الأمر الذي يجعل التاريخ نتاجاً للتفاعل المستمر بين الواقع والخطاب، وبين ما وقع فعلاً وكيفية روايته وإعادة بناءه.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن إنتاج المعنى التاريخي لا يتم بصورة تلقائية أو محايدة، بل عبر منظومة من الآليات اللغوية والسردية والثقافية التي تسهم في تشكيل صورة الماضي وتوجيه فهمه. فاللغة لا تنقل الحدث التاريخي فحسب، وإنما تشارك في بنائه دلاليًا، كما أن الذاكرة والثقافة تؤديان دوراً مركزياً في إعادة تنظيم الوقائع داخل أطر رمزية تمنحها الشرعية والقيمة. ومن ثم فإن السرديات التاريخية لا تكتفي باستحضار الماضي، بل تعيد إنتاجه وفق تصورات ومعايير تتغير باختلاف السياقات والفاعلين.

كما بينت الدراسة أن التاريخ يمثل مجالاً للصراع التأويلي بقدر ما يمثل مجالاً للمعرفة، لأن تعدد الروايات حول الحدث الواحد يعكس تعدد المواقع الفكرية والثقافية والسياسية التي يُقرأ منها الماضي. وفي هذا السياق تتدخل السلطة والمؤسسات والمرجعيات الإيديولوجية في توجيه عمليات التمثيل وإضفاء الشرعية على بعض السرديات دون غيرها، مما يجعل كتابة التاريخ مرتبطة دائماً بإشكاليات الهوية والذاكرة والاعتراف والتمثيل.

وعلى هذا الأساس، يتضح أن السرديات التاريخية ليست مجرد أدوات لسرد الماضي، بل آليات لإنتاج المعنى وإعادة توزيع الشرعية داخل المجال الثقافي. فالماضي لا يحيا في الوعي الجماعي إلا من خلال الخطابات التي تعيد بناءه وتأويله، الأمر الذي يجعل فهم التاريخ مشروطاً بفهم الكيفية التي يُروى بها. ومن ثم فإن دراسة السرديات التاريخية تفتح أفقاً أوسع لفهم العلاقة بين الحقيقة والتمثيل، وبين الذاكرة والسلطة، وبين الحدث ومعناه، بما يسمح بإدراك التاريخ لا بوصفه معطى ثابتاً ومغلقاً، بل بوصفه سيرورة تأويلية متجددة تتشكل باستمرار داخل الخطاب والثقافة والمجتمع.



المراجع والمصادر

- إبراهيم، عبد الله. *السردية العربية الحديثة: تفكيك الخطاب الاستعماري وإعادة تفسير النشأة*. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003.
- أبو زيد، نصر حامد. *إشكاليات القراءة وآليات التأويل*. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992.
- أركون، محمد. *الفكر الإسلامي: قراءة علمية*. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1987.
- بدوي، عبد الرحمن. *مناهج البحث العلمي*. بيروت: دار النهضة العربية، 1982.
- بلقزيز، عبد الإله. *التاريخ والتقدم: دراسات في فلسفة التاريخ*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- بول ريكور، الزمان والسرد، ترجمة سعيد الغانمي وآخرين، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ج1، ص 85-110.
- الجابري، محمد عابد. *نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.
- جعيط، هشام. *أزمة الثقافة الإسلامية*. بيروت: دار الطليعة، 2000.
- الخطيب، عبد الكبير. *الاسم العربي الجريح*. بيروت: دار العودة، 1980.
- العروي، عبد الله. *مفهوم التاريخ*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- المسدي، عبد السلام. *اللسانيات وأسسها المعرفية*. تونس: الدار العربية للكتاب، 1985.
- يقطين، سعيد. *الكلام والخبر: مقدمة للسرد العربي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997.
- هايدن وايت، *الاستعارة التاريخية: التخييل التاريخي في أوروبا القرن التاسع عشر*، ترجمة جورج الزين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،